

التنوع الاقتصادي كخيار اقتصادي مستدام لمواجهة تقلبات أسعار النفط في الجزائر *Diversification of the economy as a sustainable economic option to face oil price fluctuations in Algeria*

صاولي مراد^{*1} ، بن زيدان الحاج²

¹ جامعة قالمة mouradsaouli5@yahoo.fr

² جامعة مستغانم ben_zidane@live.fr

تاريخ النشر: 2018/06/30

تاريخ القبول: 2018/06/01

تاريخ الاستلام: 2018/04/15

ملخص:

تعد أغلب الدول المنتجة للنفط، اقتصاديات ذات مورد واحد تعتمد بشكل أساسي على المورد النفطي في تمويل اقتصادياتها. مما جعلها تعاني من التبعية النفطية وما يعرضها لمخاطر تقلبات أسعارها هذا الأخير، لقد أدركت الدول النفطية ضرورة عدم الاعتماد على النفط كمورد أساسي اقتصادي ناضب يكون ركيزة للصادرات ومحرك للنشاط والنمو الاقتصادي، لقد استحوذ التنوع الاقتصادي على اهتمام الاقتصاديين في معظم الدول من بينهم الجزائر التي قدمت نماذج ناجحة في التنوع الاقتصادي تؤهلها لتعميم التجربة والتخلص من الاعتماد الكامل على النفط كمصدر رئيسي للدخل الاقتصادي والتخلص من التبعية للنفط، وتنوع مصادر الدخل كحتمية لبناء اقتصاد مستقر يركز على قاعدة متنوعة من الموارد الاقتصادية ودرجة عالية من التكامل الداخلي بين قطاعاته وأنشطته المختلفة.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، المورد النفطي، التنوع الاقتصادي، اقتصاد نفطي

تصنيف XN1 ، XN2:JEL

Abstract:

Most oil-producing countries are economies with a single resource that depend mainly on the oil supplier to finance their economies. The oil countries have realized the need not to rely on oil as a depleted economic resource that is a pillar of exports and an engine of activity and economic growth. Economic diversification has attracted the attention of economists in most countries, including Algeria Which provided successful models in economic diversification to qualify the generalization of experience and to eliminate the full dependence on oil as the main source of economic income and the elimination of dependency on oil, and diversify sources of income as an imperative to build a stable economy based on a diverse base of economic resources and A high level of internal integration between its various sectors and activities.

Keywords: oil prices, oil resource, economic diversification, oil economy .

Jel Classification Codes:

1. مقدمة:

يشكل النفط المصدر الرئيسي للطاقة بالنسبة للدول الصناعية الكبرى، فبدونه ستوقف اقتصاديات الدول حيث يعد من الموارد الإستراتيجية الهامة التي يدور حولها التنافس والصراع الدولي بهدف السيطرة على المصادر والأسواق، والتحكم في آليات الإنتاج والتسعير والتوزيع، الأمر الذي يجعل اقتصاد الدول النفطية العربية تعيش مزيداً من التشابك والاندماج في الاقتصاديات العالمية، ومن جهة أخرى فإن لأسعار هذا المورد الاستراتيجي أثراً اقتصادياً تختلف باختلافها، مادامت عملية التنمية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنفط وما يدره من إيرادات

منذ عام 2015 بدأت أسعار البترول في الانخفاض إلى أدناها حيث طرح هذا التراجع المحسوس في أسعار النفط أعباء ثقيلة على القدرة المالية للجزائر التي يعتمد اقتصادها بشكل رئيسي على المحروقات وترتبط مداخيلها بعائداته

ومما لا شك فيه، أن استمرار انخفاض أسعار النفط لفترة طويلة ستكون له انعكاسات مباشرة على ميزانية الدولة ومن تم دخول الجزائر في أزمة مالية نتيجة اعتمادها الكبير والمفرط في صادراتها على المحروقات هذا يؤكد خطورة التركيز على منتج وحيد وعدم تنوع الاقتصاد لتجاوز صدمات انخفاض الأسعار حتى يتم التقليل من أثر الصدمات الخارجية على الأداء الاقتصادي الوطني.

1.1 إشكالية الدراسة:

ما مدى مساهمة إستراتيجية التنوع الاقتصادي في الجزائر للتصدي للآزمات النفطية ؟

- هل تستطيع هذه القطاعات الاقتصادية العمومية في الجزائر تعويض حجم الخسارة

الناجمة عن الصدمات النفطية ؟

- الحاجة إلى زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية وتشجيع بيئة الأعمال بما يساعد على تحقيق

النمو دون الاعتماد على مداخيل النفط ؟

- كيف يساهم التنوع الاقتصادي في رفع مستوى في الناتج المحلي الإجمالي

2.1 فرضيات الدراسة:

- الفرضية الأولى: تفعيل التنوع الاقتصادي في الجزائر يتطلب تفعيل دور القطاعات

الاقتصادية العمومية الأخرى

- الفرضية الثانية: التحول نحو المزيد من الاعتماد على النفط يأتي انعكاساً لارتفاع أسعار

النفط

- الفرضية الثالثة: تنوع القاعدة الاقتصادية تساهم في رفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

3.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تفعيل قطاعات الاقتصادية في الجزائر كقطاعات بديلة للاقتصاديات الريفية، من خلال تطبيق سياسة تنوع مصادر الإيرادات بفعل تنوع القاعدة الإنتاجية من جهة وكذا تنوع الصادرات والابتعاد عن التصدير المفرط للمحروقات وبالتالي تحقيق تنمية اقتصادية شاملة

4.1 أهمية الدراسة:

لقد انعكست تقلبات أسعار النفط خلال عام 2015 على قيمة الصادرات النفطية التي تعد المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية المنتجة للنفط، والداعم الرئيسي لاحتياجات من العملة الصعبة، لذلك تتجلى أهمية هذه الدراسة من تبني إستراتيجية التنوع من طرف المؤسسة الاقتصادية الوطنية من خلال دخولها مجالات الأعمال الدولية التي تختلف عن طبيعة تشكيلة المنتجات التي تقوم بها حاليا.

5.1 منهج الدراسة:

تبعاً لطبيعة الموضوع فقد تم استعمال المنهج الوصفي من خلال التعرض إلى مختلف المفاهيم المرتبطة بموضوع الدراسة (أهمية النفط والتنمية الاقتصادية. التنوع الاقتصادي)، كما تم إتباع المنهج التحليلي في تحليل طبيعة العلاقة بين مختلف متغيرات الدراسة أي دراسة العلاقة التي تربط بين أسعار النفط واستراتيجيات التنوع الاقتصادي.

6.1 حدود الدراسة :

- الحدود المكانية للدراسة؛ تقتصر على دراسة الاقتصاد الوطني من حيث خصائص تجارته الخارجية.

- الحدود الزمنية للدراسة؛ تقتصر الدراسة الزمانية على دراسة تقلبات أسعار النفط العالمية

وآثارها على الاقتصاد الوطني خلال الفترة (1986-2016)

2. المحور الأول: النفط ومساهمته في التنمية الاقتصادية

1.2 توقعات الطلب العالمي على النفط:

تؤثر عوامل متعددة في توقعات الطلب العالمي على النفط: كالتطورات التقنية والتكنولوجية، ومدى اعتمادها على النفط أو غيره من مصادر الطاقة، ومدى كفاءتها في استغلال الوقود وتوفير استهلاكه، بحيث تخفض أو ترفع من استهلاك النفط/ وكذلك العلاقات السياسية والعوامل الاقتصادية بما فيها معدلات النمو الاقتصادي/ وعمليات إعادة الهيكلة الاقتصادية في العديد من الدول الصناعية/ والنمو السكاني/ والضغط البيئية؛ التي تستهدف بشكل رئيسي تقليل انبعاث الغازات الدفيئة /والسياسات المالية للدول المستهلكة/ إضافة إلى التطور المستقبلي للأسعار، وتناسبها عكساً مع الطلب. وغير ذلك من العوامل التي يصعب التنبؤ بها. وتجمع أغلب الدراسات ومراكز البحوث النفطية، على استمرار زخم النمو في الطلب العالمي النفطي أثناء العقدين القادمين، لأسباب عديدة، لعل أبرزها النمو الواسع في قطاع المواصلات، الذي يعتبر المستخدم الرئيسي للمشتقات النفطية. وعلى الرغم من المحاولات العديدة لإحلال طاقات بديلة؛ والتي مازالت بطيئة، سيظل النفط مهيماً في السنوات القادمة، وخصوصاً في مجال صناعة السيارات؛ نتيجة غياب المؤشرات التي تنبئ بظهور منافس حقيقي لمحرك الاحتراق الداخلي السائد حالياً. وتميل كفة الطلب على المشتقات النفطية؛ لصالح (البزين) و(المازوت) على حساب المشتقات الأخرى، وسيستمر تزايد الطلب في الدول النامية أكثر منه في الدول الصناعية، لاعتماد البلدان الصناعية سياسات تحد من استهلاك النفط، واعتمادها المتنامي على الطاقات البديلة.(الغاز الطبيعي، والطاقة النووية بشكل رئيسي)، حيث إن كثافة استهلاك النفط سوف تستمر بالانخفاض خلال العقود القادمة (عبد الكريم إبراهيم، 2010، صفحة 10)

جدول رقم(1): توقعات الطلب العالمي على النفط للعام 2030

2030	2025	2020	2015	2014	
108.8	102.9	98.4	92.5	91.3	إجمالي الطلب العالمي على النفط وسوائل الإنتاج الأخرى
89.8	85.2	82.2	78.6	78.3	إجمالي العرض العالمي على النفط الخام ومنها:
80.6	76.9	74.7	73.0	73.4	النفط الخام الاحفوري
9.2	8.3	7.5	5.6	4.9	نفط السجيل shale oil

0.007	0.007	0.007	0.007	0.007	نفط الكيروحين oil shale
12.4	11.9	11.3	9.9	9.5	إمداد العالم من سوائل الغاز الطبيعي *
6.6	5.8	4.9	4.4	4.3	إمداد العالم من السوائل الأخرى **
-19.12	-17.7	-16.2	-13.9	-13.0	الفائض/العجز بدون إضافة إمدادات الطاقة الأخرى
0.0	0.0	0.0	0.4	0.8	الفائض/العجز بعد إضافة إمدادات الطاقة الأخرى
53.2	51.7	50.3	48.3	48.2	إجمالي إمداد النفط الخام الاحفوري من أوبك
53.2	21.7	50.3	48.3	48.2	إجمالي إمداد النفط الخام من خارج أوبك

* Natural gas plant liquids

* تشمل السوائل الأخرى : على سوائل الطاقة من الفحم والطاقة المتجددة وسوائل الغاز الأخرى

المصدر: جمال قاسم حسن، النفط والغاز الصخريين وأثرهما على أسواق النفط العالمية، صندوق النقد

العربي 2015، ص 10

توقع أن يبلغ العجز العالمي بدون إمدادات الطاقة من سوائل الغاز الطبيعي والأخرى حوالي 13.9 مليون برميل يومياً عام 2014. كما تشير التقديرات أن يرتفع العجز بنحو 2.1% سنوياً ليصل إلى 19.1 مليون برميل يومياً عام 2030 يعزى ذلك إلى ارتفاع الطلب على الطاقة بمعدل يفوق المعروف من النفط الخام الاحفوري والصخري. في المقابل، يتوقع أن ينخفض الفائض بعد إدراج سوائل الطاقة الأخرى من 800 ألف برميل يومياً في عام 2014 إلى 400 ألف برميل يومياً عام 2015 ثم ابتداءً من عام 2014 يتوازن الاستهلاك والإنتاج العالم (قاسم حسن، 2015، صفحة 10)

2.2 الأزمات النفطية العالمية:

لقد شهد سوق النفط عدة أزمات مرتبطة بتقلبات أسعار النفط منذ بداية السبعينات إلى

غاية 2014م وتتمثل أهم المحطات التاريخية فيما يلي (شطبي محمد، 2015، صفحة 04):

أ- الأزمة النفطية عام 1973م: أطلق على هذه الأزمة اسم أزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم برميل البترول بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية، حيث في سنة 1973م قررت المنظمة زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 3 دولارات للبرميل الواحد في أكتوبر 1973م إلى 12 دولار أي رفع الأسعار بنسبة 400%.

ب- الأزمة النفطية عام 1979م: ارتفعت أسعار البترول ثانية و بشكل مفاجئ سنة 1979م ثلاث مرات إثر الحرب العراقية – الإيرانية (حرب الخليج الأولى) من 13 دولار إلى 32 دولار للبرميل الواحد خلال أشهر قليلة مما أدى إلى انفجار أزمة نفطية ثانية.

ج- الأزمة النفطية عام 1986م: في الأسبوع الأخير من الشهر الأول سنة 1986م انخفض سعر البترول بشدة إذ وصل سعر بحر الشمال إلى 17.70 دولار للبرميل، و باقتراب فصل الربيع انطلقت حرب أسعار شاملة انخفضت فيها أسعار النفط إلى أقل من 13 دولار للبرميل الواحد.

د- الأزمة النفطية عام 1998م: في نهاية التسعينات و بالضبط سنة 1998م تعرضت سوق النفط العالمية إلى هزة سعرية أدت إلى اختلال كبير في العرض و الطلب، فتدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة.

هـ- الأزمة النفطية عام 2004م: تميزت هذه السنة بارتفاع متواصل لأسعار النفط حيث وصلت إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 36 دولار للبرميل (وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في عام 1987م)، وقد عرفت هذه الفترة بثورة أسعار النفط.

3.2 تأثير انخفاض أسعار النفط على الاستهلاك في العالم:

يقرر مستوى استهلاك (أي الطلب على) النفط مجموعة من العوامل تنصرف إلى: أولاً، مستوى السعر ومستوى الدخل (من خلال مرونة الطلب السعرية والداخلية، تبعاً) والعلاقة بين الطلب والسعر هي علاقة عكسية ومع الدخل علاقة طردية. ثانياً، التطور التكنولوجي والاجتماعي والمؤسسي في زيادة كفاءة استهلاك النفط وترشيده ومن ثم تخفيض "كثافة" استهلاكه. على سبيل المثال، بالرغم من أن النقل لا زال أكثر اعتماداً على النفط لعدم وجود بديل واسع منخفض الكلفة لكن التطور التكنولوجي كان له دور كبير في تقليل الطلب لكل واسطة-نقل/مسافة من خلال زيادة كفاءة استهلاك الوقود النفطي في السيارات. ثالثاً، مدى توفر بدائل ذات خواص اقتصادية وفنية وبيئية أفضل من النفط. والغاز مثال جيد في هذا المجال. إن استخدام الغاز الطبيعي في توليد الطاقة الكهربائية هو أقل ضرراً في انبعاث الغازات من النفط. على هذا إضافة لخواصه الأخرى فهو بديل مرغوب في توليد الطاقة الكهربائية. هذا بالطبع في حالة عدم وجود إجراءات ووسائل وسياسات تحد من استخدامه كما هو حال استخدام الفحم بدله في الصين والهند. رابعاً، ويؤثر على طلب منطقة معينة لنفط مناطق أخرى درجة أمان الإمداد ومدى تعرض تلك المناطق للمخاطر الجيو-سياسية، من

ناحية، ومدى توفر بديل في هذه المنطقة أو مناطق بديلة، من ناحية أخرى. وكمثال مهم في هذا المجال، يلاحظ أن التنامي السريع للنفط الخفيف والغاز المحصورين في الولايات المتحدة خلال السبع سنوات الماضية أدى إلى تقليل استيرادها للنفط والغاز من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. في ذات الوقت لا زالت دول شرق آسيا أكثر اعتماداً على نفط وغاز هذه المنطقة بسبب عدم وجود منطقة نفطية بديلة جديدة، في الوقت الحاضر.

وإضافة للانخفاض النسبي للنمو الاقتصادي (أي في الناتج المحلي الإجمالي)، نتج عن محصلة العوامل المذكورة أعلاه انخفاض مجموع استهلاك النفط في دول مجموعة التعاون الاقتصادي *OECD* من 48.2 م ب ب ي في سنة 2000 إلى 45.7 م ب ب ي في (-0.4%، 2014 سنوياً، الجدول 2). في المقابل زاد استهلاك الدول الأخرى النامية والصاعدة من 28.7 م ب ب ي في 2000 إلى 46.7 في 2014 (3.5% سنوياً). وكانت محصلة هذه التوجهات المتعاكسة ارتفاع الاستهلاك العالمي من 76.9 م ب ب ي 92.4 م ب ب ي خلال هذه الفترة (1.3% سنوياً، ومن ضمن الدول الصاعدة برز أثر النمو السريع في الصين، والآن في الهند والشرق الأوسط والدول النامية الأخرى. لا بل أن اتجاه المستهلكين في الصين) والهند) نحو ملكية السيارات الخاصة يشير إلى إمكانية استمرار نمو الطلب عالياً حتى بعد انخفاض النمو الاقتصادي المتوقع مستقبلاً (مرزاق، 2015، صفحة 65).

3. المحور الثاني: الجزائر وضرورة التوجه نحو إستراتيجية التنوع الاقتصادي

1.3 دور الثروة النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر:

لعبت الثروة النفطية دوراً بارزاً في تنمية الاقتصاد الجزائري، حيث اعتبرت القاطرة التي تجر عملية النمو الاقتصادي منذ الاستقلال و إلى غاية يومنا هذا. انه وبعد استقرار الحكم السياسي في الجزائر بعد عام 1967 وضعت الجزائر إستراتيجية اقتصادية على المدى البعيد مرتكزة على وجه الخصوص على تقويم قطاع المحروقات وإعادة تنظيم النشاط على شكل مؤسسات وطنية 1 فأعطت لشركة سوناطراك كامل الصلاحيات في تسيير شؤون قطاع المحروقات، " و أصبح التدخل المتزايد للدولة وللمؤسسة الوطني للنفط والغاز سوناطراك مصدر إزعاج للمؤسسات الأجنبية والتي حصل في الأخير تأميمها في 24 فبراير، 1971 وهذا تمكنت الجزائر من أن تضمن لنفسها الموارد التي بفضلها تحقق مشروعاً في التطور فأنفقت الدولة الجزائرية خلال الفترة 1970-1973 أي خلال المخطط الرباعي الأول 30 مليار دينار جزائري استحوذ قطاع المحروقات لوحده على 15 مليار دينار وكان هدف إنشاء صناعات قاعدية وتنمية قطاع المحروقات، هدف زيادة إيراداته، ثم جاء المخطط الرباعي الثاني

1974-1977 بعد ارتفاع أسعار النفط عام 1973 والذي تم فيه توظيف 100 مليار دينار، استحوذ قطاع المحروقات على أكثر من 60 مليار دينار، وهذا ما جعل الاقتصاد الجزائري يفقد توازنه لصالح قطاع المحروقات، 2 وخلال المرحلة الانتقالية التي خصصت لإتمام المشاريع العاطلة أو التي لم تكتمل من المخططات السابقة تم إنفاق 106 مليار دينار خلال سنتي (خير الدين، 2013، صفحة 120)

أ. أثر تقلبات أسعار النفط في التنمية الاقتصادية بالجزائر

أثرت تقلبات أسعار النفط العالمية في التنمية الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة محل الدراسة، وترتبت عليها آثار عدة في المتغيرات الاقتصادية هناك، ومن أهمها:

الميزان التجاري: فلقد لعبت أسعار النفط دوراً كبيراً في توفير العملات الأجنبية للجزائر، فسمحت لها بتمويل احتياجاتها من الواردات، كما أنها انعكست بشكل مباشر على جانب الصادرات، ولذلك سيتم في هذا الموضوع استعراض وتحليل أثر التغيرات الحاصلة في أسعار النفط في حصيلة الصادرات والواردات، وتتناول الدراسة ذلك بتحليل رصيد الميزان التجاري. وفي باب الصادرات فقد بلغت الصادرات الجزائرية من المحروقات 21.42 مليار دولار عام 2000 وهي قيمة مرتفعة مقارنة مع السنوات الماضية، وتعود هذه الزيادة إلى الارتفاع في أسعار النفط حيث قدرت بـ 27.60 دولار للبرميل، بالإضافة إلى ارتفاع حجم الصادرات الجزائرية تلك السنة. ومباشرة عادت قيمة صادرات النفط إلى الانخفاض عام 2001 لتبلغ 18.5 مليار دولار، ويعود ذلك إلى الانخفاض في أسعار النفط، حيث انخفض السعر إلى 23.12 دولار للبرميل. وخلال الفترة من عام 2002 إلى 2012 شهدت الصادرات النفطية الجزائرية ارتفاعاً كبيراً، فتضاعفت من 18.1 مليار دولار عام 2002 إلى 70.57 مليار دولار عام 2012، نتيجة للارتفاع والتطور المستمر في أسعار النفط، حيث انتقل السعر من 24.36 دولار للبرميل عام 2002 إلى 109.45 دولار للبرميل عام 2012 لكن الأزمة المالية العالمية التي بدأت عام 2008 وصاحبها دخول الاقتصاد العالمي في حالة ركود وتقلص في الطلب العالمي على النفط، أدت إلى انخفاض متوسط أسعار النفط من 94.45 دولار للبرميل عام 2008 إلى 61.06 دولار للبرميل عام 2009 وهو ما أثر في صادرات الجزائر من المحروقات، التي تراجعت من 78.02 مليار دولار عام 2008 إلى 44.22 مليار عام 2009، وانخفضت تبعاً لها قيمة الصادرات الإجمالية من 79.15 مليار دولار عام 2008 إلى 45.45 مليار دولار عام 2009، لتعود أسعار النفط إلى الارتفاع من جديد بعد الأزمة لتصل الصادرات الإجمالية إلى 72.63 مليار دولار عام 2012. وخلال عام 2014 انخفضت قيمة صادرات الجزائر من المحروقات حيث قدرت بـ 58.45 مليار دولار، وانخفضت تبعاً لذلك قيمة الصادرات الإجمالية من 65.49 مليار دولار عام

2013 إلى 61.26 مليار دولار عام 2014 وهذا بسبب انخفاض متوسط أسعار النفط من 105.87 دولار للبرميل عام 2013 إلى 96.2 دولار للبرميل عام 2014 (علة، 2017، صفحة 106)
 ب. تطور إنتاج النفط والصادرات الجزائرية:

بلغت احتياطات الجزائر 2500 ، عام 2014 مليون طن من النفط السائل المكافئ، منها 56% احتياطات ثابتة، و 4500 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، منها 60% احتياطات ثابتة. أما بقية الاحتياطات، فهي من النوع المحتمل والممكن. وقد بدأ انخفاض إنتاج النفط والغاز منذ عام 2007 مع انتعاش طفيف في الفترة 2014 - 2015 كما هو مخطط له. فخلال عام 2014 وصل الإنتاج الأولي الإجمالي إلى 195 مليون طن من النفط المكافئ، صدر منه 102.7 مليون طن، واستهلك منه 47.3 مليون طن في السوق الداخلية، والفرق هو استهلاك المنشآت النفطية عادة واضح الغاز الطبيعي لتحسين استرجاع المحروقات السائلة والمحافظة على الضغط في الحقول. وقد بلغ إنتاج المحروقات السائلة 1.4 مليون برميل يوميا عام 2014 منها 1.1 مليون برميل في اليوم من النفط الخام. ووصل الإنتاج الإجمالي للمحروقات السائلة إلى 77.1 مليون طن سنويا، صدر منها 35.7 مليون طن؛ أي ما يعادل 46.3%؛ إذ يستهلك الفرق في السوق المحلية وقودا، وموارد طاقة، أو مواد خام في الصناعات البتروكيمياوية. نلاحظ كذلك أن الإنتاج الإجمالي للغاز الطبيعي انخفض منذ عام 2007 وبدأ يستقر عام 2014 ولكنه لا يزال بعيدا من الرقم القياسي لسنة 2007؛ إذ وصل الإنتاج خلال عام 2014 إلى 131 مليار متر مكعب، استهلك منه ذاتيا في الحقول أو المنشآت 45 مليار متر مكعب، و 35 مليار متر مكعب في السوق الداخلية، وصدر منه 48 مليار متر مكعب (عطار، 2015، صفحة 124)

جدول رقم (2): هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2009-2016)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	الحصة (%)
التغذية	113	315	355	315	402	323	235	327	1,13
الطاقة والتشحيم	44 128	55 527	71 427	69 804	62 960	60 304	32 699	27 102	93,84
المواد الخام	170	94	161	168	109	109	106	84	0,29
نصف المواد	692	1056	1496	1527	1458	2 121	1 693	1 597	
سلع	-	1	-	1	-	2	1	-	

									المعدات الفلاحية
	53	19	16	28	32	35	30	42	سلع المعدات الصناعية
	18	11	11	17	19	15	30	49	سلع الاستهلاك الغير غذائية
	28 883	34 668	62 886	64 974	71 866	73 489	57 053	45 194	مجموع الصادرات

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

<http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur>

2.3 إستراتيجية التنوع الاقتصادي في الجزائر:

أ. إستراتيجية التنوع

التنوع هو عكس التخصص حيث تعتمد المؤسسة على تقديم تشكيلة من المنتجات، والتنوع من وجهة نظر (Ansoff) حالة عملية إذا قدمت منتجات جديدة إلى أسواق جديدة بشكل كامل، فإذا ما امتلكت منظمة الأعمال إمكانيات وقابليات من ناحية الموارد والتكنولوجيا فبإمكانها تقديم منتجات جديدة لأسواق لم يتم التعامل معها.

أما (Berry) يعرف التنوع بأنه دخول المؤسسة إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة، في حين يعرف آخرون من أمثال (Rumelt و Pitts) التنوع على أنه عدد مجالات الأنشطة أو الأعمال المستقلة، التي يمكن إدارتها بشكل منفصل على بقية مجالات النشاط، وهذا يعبر عنه بتنوع مجال النشاط الاستراتيجي، أي دخول

المؤسسة في مجالات نشاط جديدة أو منتج لسوق جديد. مما سبق ذكره تستنتج أن إستراتيجية التنوع تعني قيام المؤسسة بالتوسع من خلال (بن يوب و وآخرون، 2017، صفحة 27):

ب. تقديم منتجات أو خدمات جديدة.

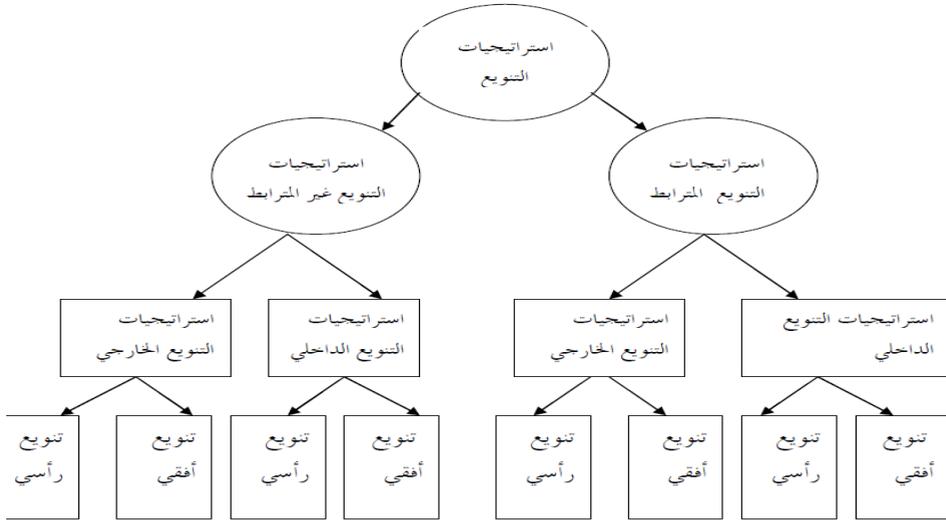
-كسب حصص سوقية جديدة.

-إضافة بعض العمليات الإنتاجية إلى عملياتها الحالية.

إذن فهي تعني أن تختار إدارة المؤسسة الدخول في ميدان جديد من الأعمال مختلف تماما أو مرتبط بالأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الوقت الحاضر، كما تعني إضافة منتجات جديدة وربما غير تقليدية أو مألوفة لبيعها في أسواق جديدة، فالتنوع قد يكون امتدادا للنشاط الأصلي أو خروجا عنه، مثل شركة ميتسوبيشي التي اتجهت إلى إنتاج محطات توليد الكهرباء وأيضا المصاعد الكهربائية، ومزارع لتربية الأسماك وتعليقها، وعصائر للفاكهة.

إن الهدف الرئيسي من تبني إستراتيجية التنوع من طرف المؤسسة الاقتصادية هو دخولها مجالات الأعمال التي تختلف عن طبيعة تشكيلة المنتجات التي تقوم بها حاليا، إذ يمكن التطرق إلى أنواع استراتيجيات التنوع تحت ثلاث مجموعات رئيسية وهي التنوع المترابط وغير المترابط، التنوع الداخلي أو الخارجي، التنوع الأفقي أو الرأسي. وهي ممثلة في الشكل الموالي:

شكل رقم(01): أنواع استراتيجيات التنوع المختلفة



المصدر: إسماعيل محمد السيد، الإدارة الإستراتيجية مفاهيم وحالات تطبيقية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص 223.

ج. حتمية التنوع الاقتصادي في الجزائر:

الجزائر تنطلق مرحلة تجسيد برنامج دعم تنوع الاقتصاد الجزائري خلال سنة 2013 و قد تم خلال هذه السنة تحديد عشرة صفقات للتجهيزات و الخدمات و تم تخصيصها لتجسيد الأعمال المتضمنة في البرنامج الذي يرمي الى دعم السياسات العمومية الجزائرية للتخلص تدريجيا من تبعيتها

لقطاع المحروقات. حيث أن صفقات التجهيزات المخصصة بشكل أساسي لتجهيز معاهد التكوين و المخابر و تزويد أنظمة التسيير بالتطبيقات المعلوماتية سيتم استكمالها في نهاية 2013 في حين أن صفقات التكوين فستمتد إلى غاية مارس 2015.

و قد استغرق برنامج (ديفيكو1) الموقع في ديسمبر 2009 مدة ثلاثة سنوات لتحديد الأعمال الواجب القيام بها على أساس الاحتياجات المسجلة على مستوى مؤسسات و شركات القطاعات الثلاثة المعنية. ويهدف برنامج (ديفيكو1) الممول من الاتحاد الأوروبي إلى دعم إستراتيجية تنوع الاقتصاد الجزائري سيما قطاعات الفلاحة و الصناعات الغذائية و السياحة من اجل تحسين أداءها الاقتصادية على مستوى السوق الوطنية و للتصدير.

كما ترمي هذه الأعمال إلى دعم الوزارات المعنية و المؤسسات التقنية و المنظمات المهنية الفلاحية و الصناعات الغذائية و الهياكل المرتبطة بالسياحة حتى تحرز تقدما في مجال تأهيل مخطط النوعية. و قد تم تخصيص أكثر من 60 % من ميزانية هذا البرنامج الذي يناهز 20 مليون اورولقطاع الفلاحة اما الباقي فموزع على قطاعي السياحة و الصناعة.

أما بخصوص قطاع الفلاحة فان برنامج (ديفيكو1) يعتمد على الخبرة التقنية سيما تلك المتعلقة بتحسين الإجراءات القانونية و استحداث برنامج تكوين من اجل تحسين قدرات التسيير و توفير التجهيزات لفائدة المخابر و المراكز التقنية.

و فيما يتعلق بالقطاع الصناعي فان البرنامج يسعى لتعزيز تسيير الموارد البشرية و التكوين في مجال النوعية و الأمن الغذائي و دعم إمكانيات الجمعيات المهنية (ANDI، 2013)

4. خاتمة:

حققت اقتصاديات الدول الأقل نموا التي تمكنت من تنوع قاعدة إنتاجها و أنشطتها الصناعية ، قيمة مضافة أعلى نموا بمعدلات أعلى باستمرار من معدلات نمو الدول التي ظلت تعتمد اعتمادا شديدا على الموارد النفط كمصدر أساسي للدخل، لذلك هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية استراتيجية التنوع الاقتصادي في تحقيق مستويات مرتفعة للنمو الاقتصادي،

وفي ظل الاقتصاد الجزائري يعتمد على البترول كمصدر وحيد للمداخيل، سيجعله في عرضة دائمة و متواصلة للصدمات الخارجية دون تطبيق صارم لإصلاحات اقتصادية مؤسسية في القطاع الخاص، و تنمية المشاريع الصغيرة و المتوسطة مع أن الجزائر تمتلك الإيرادات النفطية

وتتحكم بتوزيعها بطريقة رشيدة، ورغم أن هذه السياسات ضرورية، ولكنها ليست كافية للتأثير في مسار النمو الاقتصادي الوطني خاصة في ظل الانخفاض الكبير والسريع في أسعار النفط منذ منتصف عام 2015 لذلك تطلب لزاما من الاقتصاد الوطني بناء استراتيجية جديدة أساسها التنوع الاقتصادي وزيادة الصادرات الغير نفطية بما يساهم في ترشيد السياسات الاقتصادية الوطنية نحو زيادة النمو الاقتصادي مع تخفيض الاعتماد الكبير على مداخل النفط

اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: أمام هذا الوضع الاقتصادي العالمي الناتج عن تدهور أسعار النفط في الأسواق الدولية ، يتطلب الأمر من الجزائر تبني استراتيجيات ناجعة تقوم أساسا على تفعيل دور القطاعات العمومية الاقتصادية الأخرى باعتبارها المحرك الرئيسي لتحقيق تنوع اقتصادي فعال يساهم بدرجة كبيرة في خلق مصادر أخرى للدخل بدلا من الاعتماد المفرط على تصدير المحروقات بهدف تحقيق مستويات مرتفعة للنمو الاقتصادي في الجزائر، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى

الفرضية الثانية : إن عدم تنامي حصة أو نسبة الإيرادات غير النفطية بالرغم من ارتفاع قيمتها المطلقة يعكس حقيقة إن معدلات نمو الإيرادات النفطية كان أكبر من معدلات نمو الإيرادات غير النفطية فبشأن التقدم الاقتصادي تتجسد في خطط تنمية وطنية تركز على الحاجة إلى تنوع القاعدة الإنتاجية لتقليل الاعتماد على قطاع النفط وتحقيق القدر الأكبر من النمو الاقتصادي دون الاعتماد على مداخل النفط ، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية

الفرضية الثالثة: إن الاعتماد الهيكلي على النفط وعدم تنوع القاعدة الاقتصادية وخفض نسبة قيمة الصادرات النفطية من إجمالي صادرات هي عوامل تيساهم في تخفيض نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي خاصة في ظل تراجع أسعار النفط لذلك فإن دفع القطاع الخاص وتعزيز دوره في الحياة الاقتصادية. يُطرح كثير من المشاريع الكبرى من أجل التمكن من تنوع القاعدة الاقتصادية من أجل رفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. ، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

نتائج الدراسة:

- من المتوقع أن يتباطأ نمو الاقتصاد الجزائري وهو يواصل التكيف مع صدمة أسعار النفط
- يحتاج الجزائر إلى تنوع الاقتصاد بعيدا عن إنتاج النفط، وإعادة تشكيل نموذج جديد

للنمو الاقتصادي

- الإصلاحات القوية يمكن أن تدعم النمو وتخلق وظائف جديدة للسكان الشباب الذين تشهد أعدادهم زيادة مستمر

توصيات الدراسة:

- الاستثمار في التجمعات الصناعية عالية الإنتاجية
- دعم ترقية وتطوير الصادرات الوطنية
- تأكيد الحاجة لاستخدام أدوات تحليلية كمية في صياغة السياسات الاقتصادية الكلية المستقبلية المناسبة
- الاعتماد المتبادل بين القطاعات التي تشكل هيكل الإنتاج في الاقتصاد

1. 5. قائمة المراجع:

2. ANDI- (2013). le-programme-d-appui-a-la-diversification-de-l-economie-en-algerie- realise-en-2013
andi: - <http://www.andi.dz/index.php/ar/presse/813-le-programme-d-appui-a-la-diversification-de-l-economie-en-algerie-realise-en-2013>
3. جمال قاسم حسن. (2015). النفط والغاز الصخريين وأثرهما على أسواق النفط العالمية. صندوق النقد العربي.
4. عبد المجيد عطار. (2015). انخفاض أسعار النفط وتأثيراته في الاقتصاد الجزائري. تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة.
5. علي مزراق. (2015). آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة. تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة.
6. فاطمة بن يوب، وآخرون. (2017). الانتقال من الاقتصاد الريعي إلي تنوع الاقتصاد تجربة دول مجلس التعاون الخليجي. المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
7. قصي عبد الكريم إبراهيم. (2010). أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجا). دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب.
8. مراد علة. (2017). دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر للفترة عام (2000-2014). رؤى الاستراتيجية.
9. مريم شطيبي محمود. (2015). انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائر. أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة.
10. وحيد خير الدين. (2013). أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر. جامعة بسكرة، الجزائر.